



قواعد

تبادل المعلومات الرقابية و التنظيمية لأغراض

مكافحة غسل الأموال

و تمويل الإرهاب و تمويل إنتشار التسليح

إستناداً علي نص المادة 4/ج ونص المادة 44 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2014م، والتي تمنح بنك السودان المركزي بإعتباره جهة رقابة وإشراف صلاحية وسلطة التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة و الجهات الأجنبية النظرية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يصدرالبنك القواعد التالية.

المادة الأولى

إسم القواعد

تسمى هذه القواعد " قواعد تبادل المعلومات الرقابية والتنظيمية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2022م".

المادة الثانية

تبادل المعلومات

يجوز لبنك السودان المركزي أن يتبادل المعلومات الرقابية والتنظيمية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الجهات الرقابية النظرية .

المادة الثالثة

نوع وطبيعة المعلومات

يجوز لبنك السودان المركزي ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبادل أنواع المعلومات التالية:

أ. المعلومات التنظيمية، والتي تشمل المعلومات المتعلقة بالقطاعات المالية في الدولة و المعلومات والإجراءات التنظيمية لكل قطاع.

- ب. المعلومات الاحترازية، والتي تشمل أنشطة وأعمال المؤسسات المالية بالإضافة إلى معلومات المستفيد الحقيقي والمعلومات عن الإدارة و معايير الكفاءة والنزاهة .
- ج. المعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل الضوابط والسياسات الداخلية للمؤسسات المالية، معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء، وملفات العملاء ونماذج من المعلومات المتعلقة بالحسابات والعمليات.

المادة الرابعة

الإستعلامات

- أ. يجوز للبنك إجراء استعلامات نيابة عن الجهات الرقابية النظرية بناءً على طلب رسمي تحدد فيه مجالات الإستعلام المطلوبة .
- ب. في حال رغبة الجهات الرقابية النظرية إجراء استعلامات بأنفسهم وحسبما يكون مناسباً، يسهل بنك السودان المركزي تنفيذ الإستعلام بناءً على طلب رسمي من الجهة الرقابية النظرية.

المادة الخامسة

إستخدام المعلومات

- أ. في حال نية الجهات الرقابية المالية النظرية إحالة المعلومات أو إستخدامها لأغراض رقابية أو غير رقابية، يجب أن تشير إلى ذلك بغرض الحصول على إذن مسبق من بنك السودان المركزي.
- ب. في حال خضوع الجهة الرقابية المالية الطالبة للمعلومات لإلتزام قانوني بالإفصاح عن المعلومات أو الإبلاغ عنها يجب عليها إبلاغ بنك السودان المركزي بهذا الإلتزام.
- ج. يسري البند أعلاه في حال الطلبات الصادرة من بنك السودان المركزي للجهات الرقابية النظرية .

المادة السادسة

التبادل غير المباشر

أ. يجوز لبنك السودان المركزي تبادل المعلومات بطريقة غير مباشرة مع الجهات غير النظرية، مع تطبيق المبادئ المشار إليها في المواد أعلاه.

ب. علي الجهات الطالبة للمعلومات بيان الغرض من طلب المعلومات وكذلك الجهة التي تقدم الطلب نيابة عنها.

المادة السابعة

آليات وقنوات واضحة وأمنة للتبادل

أ. تتولي الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي لبنك السودان المركزي مهام تبادل المعلومات.

ب. ترتب الإدارة الطلبات حسب الأولوية وتنفذها في وقت مناسب.

ج. تستخدم الإدارة قنوات آمنة لحماية المعلومات التي يتم استلامها وإرسالها.

المادة الثامنة

أحكام عامة

أ. لا يشترط بنك السودان المركزي توقيع اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف للتعاون وتبادل المعلومات.

ب. علي الجهات طالبة المعلومات تقديم تغذية عكسية لبنك السودان المركزي لتقييم مدى الإستفادة من المعلومات المقدمة، ويلتزم بنك السودان المركزي بإفادة الجهات الرقابية النظرية بتقديم إفادته المكتوبة في هذا الشأن.

ج. لا يفرض بنك السودان المركزي أية شروط تقييدية بشأن توفير تبادل المعلومات أو تقديم المساعدة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السرية والخصوصية يأتي ذلك باستثناء الحالات التي تكون فيها

المعلومات ذات الصلة المطلوبة محتفظاً بها في ظروف يتحقق فيها الامتياز القانوني أو السرية المهنية القانونية.

د. تنشر هذه القواعد علي الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي وتعمم علي الجهات الرقابية النظرية
هـ. ترسل الطلبات إلي الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي عبر البريد الإلكتروني:

governor@cbos.gov.sd



حسين يحي جنقول

محافظ

بنك السودان المركزي